جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس:
الدولة والمجتمع المدني

سلسلة محاضرات سداسية موجهة
لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية

من إعداد
د.علي بن طاهر

السنة الجامعية
2021-2020

عنوان المحاضرة السادسة

/ المفهوم الليبرالي الكلاسيكي للمجتمع المدني

ظل هدف فلاسفة القرنين "السابع عشر والثامن عشر" يتمحور حول محاولة التأسيس والتبرير لمجتمع ناشئ وهو المجتمع الرأسمالي الليبرالي في مواجهة النظام الإقطاعي، وعلى رأس هذا القطاع الفكري فلاسفة العقد الاجتماعي الذين اتجهت تصوراتهم في تفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني نحو تقويض الأسس الفكرية للنظام القائم وتبرير النظام الرأسمالي الجديد.

لذلك يُلاحظ تأثر المفهوم الليبرالي للمجتمع المدني بفلسفة العقد الاجتماعي التي تشير إلى العلاقة التي تجمع المجتمع المدني بفلسفة العقد الاجتماعي على أساس أن مدنية المجتمع، إنما تعكس المصالح الخاصة وميدان المنافسة الحرة بين الذوات المستقلة التي تسعى نحو البحث في إشباع الحاجات الخاصة، إذ بإمكان الأفراد في حالتهم هذه، أي حالة طبيعتهم الأولى تلبية حاجاتهم بحرية وكرامة في إطار تنظيمات المجتمع المدني.

يظهر مفهوم المجتمع المدني في سياق نظرية العقد الاجتماعي، المفهوم المرادف للمجتمع السياسي وقد أوضح جون لوك هذه المسألة في صياغته لنظرية المجتمع الليبرالي الذي تتطابق فيه الدولة الليبرالية مع المجتمع المدني ، ويبدو فيها المجتمع المدني بدلالة واحدة إلى الصورة نفسها التي يبدو فيها "المجتمع السياسي".

يُبرز **كل من** (جون لوك) و(جون جاك روسو) أهمية المجتمع المدني كنتاج لفكرة التعاقد الاجتماعي انطلاقا من شرعية المصلحة التي يتساوى فيها الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية والتي تمتعوا بها في حالتهم الطبيعية في ظل غياب السلطة القادرة على ضبط وتنظيم شؤون الحاجات. فالمجتمع المدني في تصور فلسفة هذا العقد هو الرد على هذه الحاجات من خلال إيجاد سلطة بديلة يُعترف بها اجتماعيا وسياسيا تكون وظيفتها سن وتنفيذ القوانين المنسجمة مع قانون الطبيعة على نحو مقبول لديهم جميعا.

المجتمع المدني وفق أرضية العقد الاجتماعي هو المجتمع الضامن للحقوق المتساوية لكل الأفراد، لكن باعتبار هؤلاء الأفراد ذوات حُرَّة مستقلة تبحث عن صالحها الخاص في ذاتية مطلقة وحرية مطلقة لا تحدها إلا حرية الذوات الأخرى. معنى هذا أن المجتمع المدني وهو الحرية التي يجسدها العقد الذي يتم فقط بين هذه الذوات الحرة المستقلة.

تبدو لنا العلاقة داخل المجتمع المدني، رابطة بين أفراد مستقلين ومتساوين يحكمها العقد المبرم بينهما في حرية مطلقة وتامة، يباشرون نشاطهم ويمارسونه بحثا نحو حماية أمنهم ومصالحهم، وتبدو لنا الدولة سلطة عامة فوق المجتمع وصراعاته، وظيفتها الأساسية حماية

هذه العلاقة التي أساسها الحرية والمساواة، لكن عمليا هذه العلاقة التي تحدث داخل المجتمع المدني لا تحدث بين قوى اجتماعية لها مراتبها الاجتماعية وتدرجها الاجتماعي المتماسك، فلا يمكن أن تتجاوز ذاتية الفرد وأنانيته التي تبحث سوى عن إشباع الحاجات.

ما يبدو لنا ضمن نظرية العقد الاجتماعي في المنظور الليبرالي على أن المجتمع المدني هو مجتمع الإرادة العامة والمجتمع الضامن للحقوق المتساوية لكل الأفراد، فهو لا يدخل إلى في حيز "الوهم الأيديولوجي"، بل يبدو لنا من الناحية العملية علاقات بين قوى اجتماعية غير متساوية، علاقات يضبطها قانون السيطرة والتبعية ولا نرى إطلاقا مجتمعا مدنيا له بنيانه المتكامل وآلياته الاجتماعية والسياسية التي تتعايش فيها القوى الاجتماعية على أساس تعايش حريات الأفراد كما يرى فلاسفة العقد الاجتماعي على المستوى النظري.

في الوقت الذي كان فيه مسعى فلاسفة العقد الاجتماعي يتجه نحو بلورة مفهوم المجتمع المدني في صيغته التعاقدية، في الوقت الذي يُلاحظ فيه مسعى النظرية الليبرالية نحو مواكبة التحولات التاريخية و الاجتماعية السياسية في أوروبا من خلال العمل على صياغة مبادئها ومفاهيمها على أرض الواقع والعمل على تهيئة المجال للمجتمع البرجوازي الناشئ والسماح بتطور حدوده الأيديولوجية والسياسية، وهنا يبقى المجتمع المدني في المفهوم الليبرالي حبيس المجتمع البرجوازي.

عندما يُقال أن المجتمع المدني تبلور مع نشأة المجتمعات البرجوازية والعلاقات الرأسمالية، لا يعني هذا ضرورة أن يتساوى المجتمع المدني مع المجتمع البرجوازي ولا يعني هذا بالضرورة أن يرتبط المفهوم مع الليبرالية الاقتصادية، خصوصا عندما يُوضع كشرط أساسي من قبل الباحثين خلال القيام بأي دراسة لها علاقة بموضوع الدولة والمجتمع المدني. فمن الخطأ جدا أن يبقى متغير "الرأسمالية" هو المتغير المستقل الذي يُستخدم عند أي تحليل للمجتمعات.

إن تنزيل المفهوم في ظرفيته التاريخية لا يعني نقل التجربة في كل بحث له صلة بالموضوع، واستخدامه في الواقع المراد دراسته والذي يختلف تطوره الاجتماعي والاقتصادي بصورة جذرية عن سياق التطور في الغرب الرأسمالي. فإن كان للمفهوم ارتباط بالصراع الطبقي في أواخر التشكيلة الإقطاعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، فهذا شأن تنظيمات المجتمع المدني التي تساوت وتطابقت مع المجتمعات البرجوازية التي برزت في النسيج الاجتماعي والسياسي الغربي وبالتالي فلا ينبغي أن يُلمس المفهوم كحقيقة تاريخية يجب أن تُطبق شروطها كليا.

كما لا ينبغي أن يُلمس المفهوم المتجلي سوى في صيغته المرتبطة بفلسفة العقد الاجتماعي التي تفترض أن علاقات القوى الفردية المتساوية الذات الحرة، قادرة على تحقيق الانسجام من تلقاء ذاتها دون أن يكون للدولة دخل يتجه نحو ضبط السلوك وحماية الأمن وهو ما جعل هيجل يعتبر المجتمع المدني ضمن نظرية العقد الاجتماعي عاجزا لوحده عن تحقيق الانسجام و الأمن، بل لا يتحقق استقراره إلا في وجود الدولة التي توجهه نحو الغاية الأخلاقية المحددة.

الدولة هنا قادرة على صيانة المصالح الخاصة المتنافسة و المتعارضة، بل إن إشباع الحاجات لا يمكن تحقيقها إلا في ظل الدولة والمجتمع المدني ما هو إلا مستوى واحد من مستويات الدولة التي تتعدى حاجاتها حاجات تنظيمات المجتمع المدني، فالدولة عند هيجل كيان مقدس يمثل فيها المجتمع المدني جزءا أساسيا من نظامها الأخلاقي والروحي، ولا يتطابق معها على عكس ما أشار إليه فلاسفة العقد الاجتماعي.

يعتبر (هيجل) المجتمع المدني على أنه مجال تتنافس فيه المصالح المتعارضة، لكن مجال هذا التنافس لا يمكن أن يوجد إلا داخل الدولة المسماة "بالجماعة الأخلاقية" والتي استوعبت داخلها حقوق الأفراد وواجباتهم واستوعبت في طياتها كل المؤسسات. هذا التنافس في رأي هيجل يجب أن يُضبط قانونيا ولا ينبغي أن يخرج عن أخلاقيات الدولة. فكل خروج لهذه المصالح المتنافسة عن حدود الدولة يجعل المجتمع المدني هو المسؤول عن أسباب الخلاف والانقسام الاجتماعي والسياسي في نظر أخلاقية الدولة و"عندما يصبح الحق المجرد وسلطة قائمة في المجتمع فإنه لا يعود بعدئذ مجردا لكنه يصبح حقا إيجابيا أي قانونيا، وهكذا ينشأ نظام العدالة أو الهيئة القضائية".

من هنا تبرز أهمية القوانين التي تفرض الرقابة من قِبل كما يسميها هيجل بأجهزة العدل والشرطة التي تستلزم تطبيق القانون عندما تنشأ حاجة المجتمع المدني إلى الانتظام في هيئات مدنية من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة والتي تقودها الروابط والهيئات الحرفية والنقابية والتي من حقها أن تحوز أيضا حق إدارة المصالح.

المجتمع المدني في غياب الدولة يعد مجتمعا عرضة للتمزق السياسي في نظر هيجل، تجسده سوى المصالح الخاصة ويُؤدي في الأخير لأن يكون عائقا من عوائق الاستقرار والتي تحول دون تحقيق الوحدة السياسية والاجتماعية المرتقبة وهي"وحدة المجتمع الألماني".

في هذه الحالة يُلاحظ تحول الفيلسوف الألماني هيجل من مرحلة ما هو كائن إلى مرحلة ما ينبغي أن يكون وهو رغبته في أن يكون المجتمع المدني يُمثل جملة العلائق

والوسائط التي تربط بين الأسرة من جهة والدولة من جهة أخرى، فتتفاعل فيها العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بهدف التحول من مجتمع قائم على رابطة القرابة والدم إلى مجتمع المواطنة والولاء إلى الدولة التي تمثل النظام السياسي القادر على صيانة وحماية مصالح تنظيمات المجتمع المدني.

يتحقق هذا الانسجام حسب تصور (هيجل) بشرط تفاعل المنظومات الثلاث التي تحددها فلسفته والتي تمثل اللّحظات الحاسمة التي يتشكل منها المجتمع المدني وهي" منظومة الحاجات –منظومة العدالة والقضاء- ومنظومة الإدارة والهيئات الحرفية". وتأتي الدولة هنا لتحقق الاتفاق بين المصلحة الخاصة والعامة ضمن الوظيفة الأساسية المسندة إليها ولا يكون للمجتمع المدني أي دور سوى داخل الدولة.

ماذا يعني أن يُخصص (هيجل) موقعا متميزا للدولة باعتبارها كيان سياسي متحكم في ذاته ولا يكون فيها للمجتمع المدني مجرد لحظة من لحظات الحياة الروحية كما تشير فلسفة هيجل؟ وماذا يعني أن يُمثل المجتمع المدني سوى حلقة الوصل التي تقع بين الأسرة الأبوية والدولة التي تتحكم في ذاتها عن طريق نظام أخلاقي يفرض عملية انتقال واسعة نحو الولاء للدولة والخضوع لجهازها الإداري والسياسي؟

ألا يُعد هذا تقليلا من أهمية المجتمع المدني والنظر إليه نظرة سلبية لصالح تقديس مبالغ فيه للدولة؟ وألا يعتبر هذا فكرا مبررا يحاول أن يؤسس إلى استبداد من نوع آخر أشار إليه هيجل من دون أن يدري؟

واضحٌ أن صياغة هيجل لدلالة مفهوم المجتمع المدني تقترن بمنظومة فكرية تحاول بناء نظرية سياسية معينة انطلاقا من واقع خاص، وبالفعل تضمنت فلسفة هيجل رؤية خاصة للمجتمع المدني تعكس نموذج "المجتمع الألماني" وتعيد بناء الدولة القوية.

إنّ مخلفات الاستبداد الإقطاعي بألمانيا المساهم في تفتيت المجتمع وإعادة بناء الاستبداد من جهة، والخشية من أن لا تقوم الدولة بمهام التوحيد القومي وأن لا تتطلع إلى تغيير منشود مقارنة مع انجلترا وفرنسا وفي ظل قوى اجتماعية ضعيفة عاجزة عن إقامة الأمن والاستقرار من جهة أخرى، دفع هيجل إلى الدعوة إلى بناء دولة قوية تتولى مسؤولية تحقيق هذه الإنجازات والطموحات

فثمة واقع اجتماعي وسياسي طموح فرض على هيجل النظر إلى موضوع علاقة المجتمع المدني بالدولة بهذه الرؤية، جاعلا تحرر المجتمع المدني من جسد الدولة غير وارد، لأن تركيبته غير المستقرة والمهددة بالانفجار في ظل تصادم وتصارع المصالح الاجتماعية والسياسية، تجعل تدخل الدولة مسألة حتمية لتأمين حل التناقضات الداخلية

اللاصقة بالمجتمع المدني وهي الأفكار التي سيستفيد منها كارل ماركس ويوظفها في نظريته المحدّدة لعلاقة المجتمع بالدولة.

لكن المجتمع المدني ظل هو صاحب المبادرة تقرُّ به أيديولوجية الليبرالية القائمة على أساس الحرية الفردية "Individualisme" وهي الشرط الأساسي لقيام أي تجمع تطوعي مجسد للانفتاح والحرية والاستقلالية وهو ما جعل (ألكسي دي توكفيل) في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" ينحاز جذريا إلى أن يكون المجتمع المدني هو المبادرُ في شغل كل الفضاءات المحتلمة في المجتمع. محذرا في الوقت نفسه من المخاطر التي يتضمنها التراث الهيجلي، المبالغ في تعظيم دور الدولة وسيطرتها على المجتمع المدني باسم الصالح العام.

دعوة (ألكسي دي توكفيل) هي دعوة إلى تأسيس الجمعيات الحرة والتطوعية التي تعتمد على ذاتيتها في التحرك والتنظيم. وهي شروط أساسية لقيام الثورة الديمقراطية التي أثارت انتباه صاحب كتاب الديمقراطية في أمريكا.